

## عناصر بناء الجملة في العربية

### Syntactical Elements in Constructing the Arabic Sentences

Zhang Chunting

طالبة ماجستير في كلية اللغة العربية جامعة السلطان عبد الحليم معظم شاه الإسلامية العالمية

دكتور إبراهيم محمد أحمد الدسوقي

رئيس قسم اللغويات وأصول اللغة كلية اللغة العربية جامعة السلطان عبد الحليم معظم شاه الإسلامية العالمية

#### ملخص البحث

تكمن مشكلة هذا البحث في بيان الأثر المترتب على عناصر بناء الجملة، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة مفهوم الجملة العربية وأشكال بنائها، وعناصرها، وقد أثارت هذه الدراسة عددا من الأسئلة منها: ما مفهوم جملة اسمية وجملة فعلية؟ وما عناصر بنائهما؟ وما أسباب جواز أو وجوب تغيير ترتيب الكلمات في الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية؟، واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي، حيث تقوم من خلال هذا المنهج بوصف أقسام الجمل، حيث إنها تنقسم عموما إلى جملة اسمية وجملة فعلية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن بناء الجملة العربية من أهم الموضوعات التي يجب على دارس اللغة العربية الإلمام بها، لاشتماله على موضوعات النحو الأخرى، وأن أنواع الجمل في العربية جاء بناء على فكرة الإسناد إلى نوعين رئيسين: الجملة الاسمية والجملة الفعلية، أن الجملة الفعلية لها ترتيب محدد، نحو: وجوب تقدم الفعل على الفاعل، ويجوز تقديم المفعول به على الفاعل، ويجب تقدم الفاعل على المفعول عند عدم القرينة على الفاعل، وأنه يجوز تقدم المفعول به أو تأخره على الفعل، وأن دراسة بناء الجملة العربية لها علاقة وثيقة بالدراسات اللغوية والدراسات الأدبية.

**الكلمات المفتاحية:** الجمل، الإسناد، التقديم، التأخير، الأصل.

#### Abstract

The purpose of this article is to clarify the influence of the order of sentence components on a sentence. The purpose of this article is to introduce Arabic sentences, and the form and composition of sentences in Arabic. This article touches on a number of issues, including: What is the meaning of a noun phrase? What is the meaning of verb sentences? What are the components of these two sentences? What is the reason for must changing the order of words in a noun phrase or verb sentence? Under what circumstances are words allowed to change position in a noun phrase or verb sentence? The whole article is focused on statements. Many

relevant conclusions are also expounded in this article, including: It is very important for Arabic learners to understand the structure of Arabic sentences. Arabic sentences are mainly divided into two kinds: noun sentence and verb sentence, and the verb sentence have their own fixed order, like: A verb must come before its subject, the object can precede the subject, the object can come before or after the verb. There is a very close connection between” A study of the composition of sentences in Arabic” and “Language studies and literature studies”.

**Keywords:** Arabic Sentences, Arabic Pattern, *Taqdim wa Ta'khir*, Root word.

### مقدمة

لقد قسم النحويون الجملة بحسب ما تُبتدأ به؛ فإن كان اسماً سموها جملة اسمية، وإن كان فعلاً سموها جملة فعلية، ثم حصروا الجملة في هذين النوعين ثم زاد بن السراج الجملة الظرفية.<sup>1</sup>

كما أن "الجملة عند اللغويين من العرب قسمين: جملة اسمية، وهي ما بدأت باسم، نحو: السماء صافية، حيث تتكوّن من مبتدأ وخبر وما يتصل بهما. وجملة فعلية، وهي ما بدأت بفعل، نحو: بنى جوهر الصقلّي القاهرة، فتتكون من فعل وفاعل ومتعلقاتهما."<sup>2</sup>

إن أنواع الجمل في العربية قد صُنفت بناء على فكرة الإسناد، وهي على نوعين رئيسيين: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية. وأمكن بسهولة رد كل النماذج الأخرى إلى هذين النوعين؛ فالجملة الشرطية - وقد زادها الزمخشري وغيره - أمكن ردها إلى الجملة الفعلية. أما الجملة الظرفية وهي - كما حددها ابن هشام - أمكن ردها إلى الجملة الاسمية.<sup>3</sup>

وسيحلل هذا البحث العناصر المختلفة للجمل الاسمية والجمل الفعلية بالتفصيل.

### أولاً: تحليل الجملة الاسمية:

يستخدم مصطلح "الجملة الاسمية" في التراث النحوي للإشارة إلى أنواع متعددة من الجملة العربية، تجتمع معا في أنها يتصدرها الاسم مع وقوعه ركناً إسنادياً فيها، ومقتضى هذا التصور الذي يشيع بين النحاة أنه لا عبرة في التصدر بالعناصر غير الإسنادية التي لا تقع ركناً من أركان الجملة، سواء أكانت أسماء أم أفعالاً أم حروفاً.

ومما يصدق عليه هذا التحديد قول الله تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾<sup>4</sup>، وقوله سبحانه: ﴿اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾<sup>5</sup>، وقوله: ﴿سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>6</sup>، وقوله ﴿مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾<sup>7</sup>، ففي الآيات السابقة تقدم الاسم، ووقع مسنداً إليه في

الجملة، ولم يمنع من اعتباره متقدما أن سبقها (إن) أو (كان) - كما في الآية الأخيرة - وهكذا تعد هذه الجمل عند النحاة اسمية.

ومن ناحية أخرى يمكن أن يتقدم الاسم في الجملة دون أن تعد اسمية عند النحاة، وذلك إذا لم يقع الاسم طرفا إسناديا فيها، فالجمل في نحو قول الله تعالى: ﴿حُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾<sup>8</sup>، وقوله: ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾<sup>9</sup>، وقوله: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾<sup>10</sup>. وقوله: ﴿فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ﴾<sup>11</sup>، وقوله: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾<sup>12</sup>، ليست اسمية برغم تصدر الأسماء فيها، إذ التصدر ظاهري لا يعتد به، فإن التصدر الحقيقي مشروط بوقوع المتصدر طرفا إسناديا في الجملة"<sup>13</sup>.

ثم يفصل الدكتور علي أبو المكارم فيذكر أن الجملة الاسمية تتكون عند النحاة: "من مبتدأ وخبر، أو مبتدأ ومرفوع سد مسد الخبر، أو ما كان أصله المبتدأ أو الخبر، وبذلك تكون الجملة الاسمية عند النحاة إطارا يضم في حقيقته أنماطا متنوع الصياغة والمكونات، مختلفة الروابط والعلاقات على النحو الآتي:

أولا- جملة مكونة من مبتدأ وخبر:

1- مبتدأ + خبر مفرد<sup>14</sup> جامد.

مثل: عددُ الطلابِ خمسَ عشرةَ نسمةً.

2- مبتدأ + خبر مفرد مشتق.

مثل: الطالبُ مجتهدٌ.

3- مبتدأ + خبر مفرد (الجملة) أي تركيب إسنادي.

مثل: الخلقُ الحسنُ يعلى قدر صاحبه.

4- مبتدأ + خبر مفرد (شبه الجملة) أي ظرف أو جار ومجرور.

مثل: السفرُ عندَ طلوعِ الشمسِ.

5- خبر مفرد جامد + مبتدأ.

مثل: من مجتهدٌ؟

6- خبر مفرد مشتق + مبتدأ.

مثل: رغبةٌ في الخيرِ خيرٌ.

7- خبر (جملة) + مبتدأ.

مثل: لسأئك إن تحفظه يحفظك.

8- خبر (شبه جملة) + مبتدأ.

مثل: في القطار ركابُه.

### ثانياً-جملة مكونة من مبتدأ ومرفوع سد مسد الخبر:

- 1-أداة نفي أو شبه + وصف مشتق مفرد<sup>15</sup> + فاعل مثنى أو جمع.
- 2-أداة نفي أو شبه + وصف شبيه بالمشتق مفرد<sup>16</sup> + فاعل مثنى أو جمع.
- 3-أداة نفي أو شبهه + وصف مشتق مفرد + نائب فاعل مثنى أو جمع.

### ثالثاً-جملة مكونة مما كان أصله المبتدأ والخبر:

- 1-أداة نسخ + ما كان أصله المبتدأ + ما كان أصله الخبر.
- 2-أداة نسخ + ما كان أصله الخبر + ما كان أصله المبتدأ.
- 3- ما كان أصله الخبر + أداة نسخ + ما كان أصله المبتدأ.
- 4- ما كان أصله المبتدأ + أداة نسخ + ما كان أصله الخبر.

### رابعاً-جملة متعددة الاحتمالات:

يجوز اعتبارها مكونة من مبتدأ وخبر، كما يجوز اعتبارها مكونة من مبتدأ ومرفوع سد مسد الخبر.

- 1-أداة نفي أو شبه + وصف مشتق مفرد + فاعل (أو مبتدأ) مفرد.
- 2-أداة نفي أو شبه + وصف شبيه بالمشتق مفرد + فاعل (أو مبتدأ) مبتدأ.
- 3-أداة نفي أو شبه + وصف مشتق مفرد + نائب فاعل (أو مبتدأ) مفرد.<sup>170</sup>

### تعريف المبتدأ والخبر:

والمبتدأ لغةً هو اسم مفعول مأخوذ من الفعل ابتداءً، "ابتداءً، يتبدى، ابتداءً، فهو مبتدئ، والمفعول مبتدأ. ابتداءً الأمر/ابتداءً بالأمر: بدأه، فعله قبل غيره، قدمه، افتتحه"<sup>18</sup>

أما اصطلاحاً فهو يعد الركن الأول في الجملة الاسمية، وفي ذلك نجد سيبويه قد عرفه على أنه: "كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام، فالمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه، فهو مُسند ومُسند إليه".<sup>19</sup> ففي تعريفه هذا اشترط سيبويه أن تبدأ الجملة الاسمية بالمبتدأ وما بعده يُبنى عليه ليكمل ما بدأ به ووافقه في ذلك ابن السراج، أما عبد القاهر الجرجاني فلم يوافقهما إذ إنه لم يشترط أن يقع المبتدأ في مقدمة الجملة الاسمية.

ويقول ابن هشام (ت 761هـ): "المبتدأ اسم أو بمنزلة، مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلة، مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفى به."<sup>20</sup>

ويقول الأشموني (ت 900هـ): "المبتدأ هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة، مخبر عنه، أو وصفاً رافعاً لمستغنى به، ف(الاسم) يشمل الصريح والمؤول، نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾<sup>21</sup>، وتسمع بالمعيدي

خير من أن تراه، و(العاري عن العوامل اللفظية) مخرج لنحو الفاعل واسم كان، و(غير الزائدة) لإدخال نحو: بحسبك درهم، وهل من خالق غير الله... و(أو) في التعريف للتنويع لا للتردد، أي المبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر.<sup>22</sup>

وفي النحو العربي: المبتدأ اسم صريح أو مؤول بالصریح مرفوع أو في محلّ رفع، يأتي غالباً في بداية الجملة الاسمية، ويليه ما يُعرف اصطلاحاً بالخبر، وبإسناد الخبر إليه يكتمل معنى الجملة وتصبح ذات فائدة معنوية، مثل: الحقُّ بيّن.<sup>23</sup>

فالمبتدأ يقع عادة في بداية الجملة الاسمية، وبوصف بأنه مسند إليه، وهو عبارة عن اسم صريح، "يشمل أنواع الاسم الصريح سواء أكان جامداً: ضميراً، أو اسم إشارة أو اسم موصول أم وصفاً مشتقاً."<sup>24</sup> أو مصدرًا مؤولاً بالصریح، ومعين الدلالة (أي محدد المدلول)، ويأتي دائماً في محل رفع، ويكتمل معنى الجملة عند احتوائها على مبتدأ وخبره معاً، فأحدهما دون الآخر لا يعطي للجملة معنى، ويكون دور المبتدأ في الجملة أنه المحدث عنه، ويلعب الخبر دوره في الجملة بأنه المحدث به.

أما الخبر فهو: "اللفظ الذي يكمل الجملة مع المبتدأ ويتم معناها الأساسي، بشرط أن يكون المبتدأ غير وصف."<sup>25</sup> والمقصود بـ"يتم" أن الخبر متمم المعنى الأساسي للجملة؛ لأنه حكم صادر على المبتدأ. فالمبتدأ هو الشيء المحكوم عليه، والخبر هو الشيء المحكوم به (أي: هو الحكم)، وهذا يقتضي -في الأغلب- أن يكون المبتدأ معلوماً للمتكلم وللسامع معاً قبل الكلام، ليقع الحكم على شيء معلوم، وأن يكون الخبر مجهولاً للسامع، لا يعرفه إلا بعد النطق به..<sup>26</sup>

## أحكام المبتدأ:

### أولاً-الاسمية:

"لا يكون المبتدأ إلا اسماً حقيقة أو حكماً، صريحاً أو مؤولاً، ظاهراً أو ضميراً، مشتقاً أو جامداً فلا يكون فعلاً، ولا حرفاً ولا خالفة"<sup>27</sup> وهي التي يطلق عليه النحويون اسم الفعل - كذلك لا يكون مركباً فعلياً ولا مركباً حرفياً ولا جاراً ومجروراً، كما لا يكون ظرفاً إذا ظل باقياً على ظرفيته، وهو ما يصطلح عليه بالظرف غير المتصرف، وذلك إذا لزم النصب على الظرفية أو الجر بمن. وأما الظرف المتصرف الذي يمكن أن يفارق النصب على الظرفية والجر بمن إلى الحالة لا تشبهها كالفاعلية والمفعولية والإضافة فإن من الممكن أن يقع مبتدأ.<sup>28</sup>

### ثانياً- الرفع:

حق المبتدأ أن يكون مرفوعاً دائماً، ومن ثم إذا جاء غير مرفوع لفظاً بسبب دخول حرف جر زائد أو شبهه وجب أن يكون مرفوعاً محلاً.

وقد اختلف النحويون (البصريون والكوفيون) في عامل الرفع في المبتدأ. فالبصريون يرى أن عامل الرفع في المبتدأ معنوي. أما الكوفيون فذهبوا برفض أن يكون عامل الرفع في المبتدأ معنوياً. وحسبنا أن نحدد سمات الظاهرة اللغوية وخصائصها، وهي أن المبتدأ مرفوع دائماً إلا في مواضع بعينها يجر لفظاً فيها، بأن في ذلك غنى عن البحث عما وراء الظاهرة من علل وأسباب.<sup>29</sup>

### ثالثاً-تعيين الدلالة:

"يقضي الإسناد إلى المبتدأ-أي نسبة الحكم إليه- أن يكون أمراً معينا محددًا معروفًا بين المتكلم -أو الكاتب- والمتلقي، ذلك أنه إذا كان مجهولاً لم يفد التركيب شيئاً ذا بال، لذلك يوجب النحويون كون المبتدأ معرفة، ولا يجوز وقوعه نكرة إلا بمسوغ من المسوغات التي تدور كلها حول تحقق الإفادة من التعبير بالنكرة، إما لأنها قد تحددت نوعاً ما من التحديد، أو لأنه قد قصد منها العموم. وقد فصل النحويون المتأخرون المواضع التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة فبلغت نيفا وثلاثين موضعاً. كان أهمها وأكثرها شيوعاً المواضع الآتية:

- 1- أن تكون النكرة موصوفة، سواء أكانت الصفة مذكورة نحو قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾<sup>30</sup>، أم محذوفة نحو: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾<sup>31</sup>، أي: طائفة من غيرهم. أو حذف الموصوف وحلت الصفة محله نحو قول النبي (صلى الله عليه وسلم): سواد ولود خير من حسناء عقيم، أي امرأة سواد.
- 2- أن تكون النكرة مصغرة اللفظ، لأن التصغير يتضمن وصفاً بالصغر، كما لو قلت: كتيب قرأه خالد.
- 3- أن تقع النكرة مضافة، نحو قول النبي صلوات الله عليه: خمس صلوات كتبهن الله على العباد في اليوم والليلة.
- 4- أن يتعلق بالنكرة جار ومجرور، نحو قوله: أمر بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة.
- 5- أن يكون الخبر تركيباً إسنادياً مختصاً تقدم على المبتدأ، نحو: استقبلك مندوبه رئيس.
- 6- أن تكون النكرة معطوفة أو معطوفاً عليها، شريطة أن يكون أحد المتعاطفين يجوز الابتداء به، نحو قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا اللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾<sup>32</sup>، أي: أمثل من غيرهما.
- 7- أن تقع النكرة بعد الواو الحالية. مثل: قطع الصحراء ودليل يهديني.
- 8- أن يكون الخبر غريباً نحو: بقرة متكلمة.
- 9- أن يراد بالجملة الدعاء، نحو قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ عَلَيَّ إِلَى يَاسِينَ﴾<sup>33</sup>، وقوله: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾<sup>34</sup>.
- 10- أن يراد بها التعجب، نحو: عجب لزيد.
- 11- أن يراد بها بيان الحقيقة والماهية دون اعتبار لفرد بعينه من أفرادها، نحو: علم خير من جهل.
- 12- أن تفيد النكرة التنويع، نحو: رأيت الأزهار فبعض أبيض وبعض أحمر وبعض أصفر.
- 13- أن تفيد النكر العموم، نحو: حديد أصلب من نحاس.
- 14- أن تقع النكرة بعد (أما) نحو: أما مال فليس عندي، وأما عمل فعندي طاقة عليه.<sup>35</sup>

#### رابعا الإسناد إليه:

معنى كون المبتدأ مسندا إليه أنه محكوم عليه وليس محكوما به، أي الشخص أو الشيء أو الذات-المادية أو المعنوية- التي يناط بها الحكم، والحكم في الجملة الاسمية وتشاركها الظرفية دائما والشرطية أحيانا-يكون بالخبر، وهو بذلك يختلف عن المبتدأ في الجملة الوصفية، فإنه فيها المحكوم به على ما بعده من مرفوع سواء أكان فاعلا أم نائبه، وبذلك يكون لفظ "المبتدأ" من قبيل المشترك اللفظي المتعدد الدلالة، الذي لا بد من تحديد دلالاته في كل موضع تستعمله فيه.<sup>36</sup>

#### أحكام الخبر:

إن أهم أحكام الخبر أربعة، هي: الرفع، والإفادة، والإسناد إلى المبتدأ، وعدم الاستغناء عنه<sup>37</sup>. ويُخص كل جزء بطريقة موجزة ومفهومة:

**أولا-الرفع:** الأصل في الخبر أن يكون مرفوعا، فإذا لم يكن مرفوعا لفظا وجب أن يكون مرفوعا محلا.  
**ثانيا-الإفادة:** الخبر مناط الفائدة، ومعنى هذا أنه لا بد أن يضيف ما من شأنه أن يكون مجهولا، وهو بذلك عكس المبتدأ. ويكون الأصل الجهل بالخبر، لا لأنه مجهول في ذاته، بل لأنه قد جهلت نسبتته إلى المبتدأ بعينه، إذ لو كان مجهولا في ذاته لما أفاد شيئا.

**ثالثا: الإسناد إلى المبتدأ:** الخبر مسند إلى المبتدأ، أي محكوم به عليه، ويقضي ذلك صلاحيته في ذاته وبصيغته لإسناده إليه. وترتبط صلاحية الخبر الذاتية للإسناد بالمعنى الذي ينبغي أن يكون صالحا للإخبار به عن المبتدأ، نحو: الحق باطل، والظلام نور، والعقل جنون، إلى غير ذلك من التراكيب عبث باللغة فضلا عن كونه لا فائدة فيه. وأما صلاحية الخبر بصيغته فمردها إلى اللفظ الذي يجب أن يكون موافقا للمبتدأ، ومتسقا معه، ومتطابقا وإياه سواء من حيث العدد، أو من حيث النوع.

#### رابعا: عدم الاستغناء عن الخبر:

القصد من الخبر تحقيق الفائدة، وقد وردت بعض التراكيب اللغوية التي تحققت من الخبر تحقيق الفائدة، فيها دون احتوائها على الخبر لفظا، لوجود ما يعنى عنه بها، ومن ثم رأى النحاة إمكان الاستغناء عن الخبر فيها (والمواضع التي ذكرها النحاة في هذا المجال للاستدلال على جواز الاستغناء عنه ليست مسلمة التخريج). ومن ذلك إذا أغنى عنه المصدر، نحو: زيد سيرا، أو المفعول به، مثل: إنما العامرى عمامته أي متعمد عمامته، أو الحال، مثل: زيد قائما أي ثبت قائما.<sup>38</sup>

**أنواع الخبر:** في رأي د. على أبو المكارم أن للخبر الأنواع الآتية:

1- "الخبر الجامد غير المؤول بالمشتق.

2- الخبر الجامد المؤول بالمشتق.

3- الخبر المشتق الجاري مجرى الجامد.

4- الخبر المشتق غير الجاري مجرى الجامد.

ويجمع النحاة هذه الأنواع الأربعة في قسم واحد هو "الخبر المفرد" ويعنون به ما كان كلمة واحدة صالحة لفظيا للتأثر بالمؤثرات الإعرابية.

5- الخبر التركيب الإسنادي، وهو الذي يشيع الاصطلاح عليه في التراث النحوي (بالجملة). ويضيف إلى ذلك النحويون الخبر الذي يقع ظرفا أو جارا ومجرورا، وقد جعلناهما في نطاق "الجملة الظرفية".<sup>39</sup>

### الجملة الفعلية:

الجملة الفعلية هي التي تتصدر بفعل<sup>40</sup>، مثل: جاءت فاطمة. والفعلية هي المكونة من فعل وفاعل أو مما كان أصله الفعل والفاعل.<sup>41</sup>

وهناك "العديد من الجمل التي يعدها النحاة فعلية ولم يصدرها فعل أو اسمية يتصدرها اسم وهي تلك التي يتصدرها الحرف عاملا كان أو مهملا، نحو: إن الوضع متردد، ولا أمل يُرجى منه.

وكذلك العديد من الجمل التي يتصدرها اسم ومع ذلك يعدها النحويون جملا فعلية لا اسمية؛ لذلك اتجه بعض النحاة إلى تحديد الجملة الفعلية والاسمية فذهبوا إلى أن العبرة في التصدر بكون الكلمة ركنا من أركان الجمل بالفعل، أو أنها كانت في الأصل ركنا من أركانها، وهكذا تكون الجملة الفعلية هي المكونة من فعل وفاعل أو مما كان أصله الفعل والفاعل.<sup>42</sup>

هذا ويمكننا تقسيم الجملة الفعلية إلى قسمين:

1- "الجملة الفعلية الأصلية.

فالأصلية هي التي يكون فيها المسند دالا على التغيير والتجدد أي فعلا، وتتكون من هذين الركنين:

أ- المسند: وهو العنصر الفعلي الدال على التجدد لدلالته على الزمان.

ب- المسند إليه: وهو العنصر الإسمي أو المتحدث عنه.

ويضيف بعض النحاة ركنا ثالثا هو علاقة الإسناد التي تربط المسند بالمسند إليه وهي علاقة ذهنية.

ويكون الفعل في الجملة الفعلية البسيطة لازما وصورتها هي: الفعل(لازما)+الفاعل.

أو متعديا وصورتها هي: الفعل (متعديا) + الفاعل + المفعول.

## 2- الجملة الفعلية الموسعة.

أما الجملة الفعلية الأصلية الموسعة فتكون بإضافة عنصر لغوي جديد على الجملة الأصلية، فيتترك آثاره على التركيب كله في البناء والدلالة وعلى هذا تكون الصورة التركيبية العامة للجملة الفعلية الموسعة على هذا الشكل: عنصر لغوي جديد (فعل أو حرف) + جملة الفعلية بسيطة (فعلها متعدد أو لازم). وتضم الجملة الفعلية الموسعة المباحث التالية:

1- التوسعة بعناصر لغوية جديدة فعلية أو حرفية في حالة الإثبات.

2- التوسعة بعناصر لغوية جديدة فعلية أو حرفية في حالة النفي.

3- التوسعة بعناصر لغوية جديدة فعلية أو حرفية في حالة التوكيد.

4- التوسعة بعناصر لغوية جديدة فعلية أو حرفية في حالة الاستفهام.<sup>43</sup>

فوجدنا أن العناصر المشتركة بين هذه الصور هي: "الفعل" و"الفاعل" و"المفعول به" إذا كان الفعل متعدياً، و"النائب الفاعل" عندما يكون الفعل مبنياً للمجهول أي يكون الفاعل مجهولاً.

### الفعل:

تنقسم الأفعال في العربية - ما عدا الأفعال الناقصة - إلى مجموعتين عند جمهور النحويين، في المجموعة الأولى تكتفى الأفعال بمرفوعاتها في إفادة معنى تام يحسن سكوت المتكلم عليه، لا يحتاج السامع بعده إلى إضافة، نحو: جلس محمد وفرح خالد، ويضع النحويون لهذه المجموعة مصطلحات: "اللازم" أو "القاصر" أو "غير المتعدي"، وهو عندهم "ما لا يفترق وجوده إلى محل غير الفاعل نحو: قام، وذهب، ألا ترى أن القيام لا يتجاوز الفاعل، وكذلك الذهاب.<sup>44</sup>

في المجموعات الثانية لا تكتفى الأفعال بمرفوعاتها وإنما تحتاج معها إلى منصوب حتى تفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها، نحو: أكل الجائع الطعام، وفهم الطالب المسألة، وحفظت البنت القصيدة. ويضعون لهذه المجموعة مصطلحي: "المتعدي" أو "المجاوز" ويعرفونه بأنه: "ما يفترق وجوده إلى محل غير الفاعل"<sup>45</sup>، أي الذي يحتاج لإفادة معنى تام إلى غير الفاعل، وهو المفعول به، "فكل ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيز غير الفاعل فهو متعدد، نحو: صرب وقتل، ألا ترى أن الضرب والقتل يقتضيان مضروباً ومقتولاً".<sup>46</sup>

والفعل المتعدي أنواع ثلاثة:

1- "ما يحتاج إلى مفعول به واحد. وهو كثير في اللغة، نحو: نصر وفتح، وردّ، وقرأ، ووضع، ومن هذا

النوع أفعال الحواس كلها، فإنها تحتاج إلى مفعول واحد مما تقتضيه كل حاسة منها.

2- ما يحتاج إلى مفعولين وينقسم - بحسب مفعوليته - إلى ثلاثة أقسام:

(أ) ما كان المفعول الثاني منه مستعملا أصلا مع حرف الجر، ثم حذف الجار لكثرة الاستعمال، مثل: اختار، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا﴾<sup>48</sup>، أي من قومه.

(ب) ما كان متعديا إلى مفعولين الثاني منهما هو الأول في المعنى، وهو ما يصطلح عليه النحويون بالمتعدي إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وهو ظن وأخواتها من الأفعال الناسخة سواء كانت دالة على ظن أو يقين<sup>49</sup> فإنها تدخل على الجملة الإسمية المكونة من مبتدأ وخبر فتتصبها مفعولين لها ولا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين بل لا بد من وجودهما معا.

(ج) ما كان متعديا إلى مفعولين الثاني منهما مغاير للأول في المعنى ويصطلح عليه النحويون بالمتعدي إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر. نحو: أعطى عبد الله زيدا درهما.

3- ما يحتاج إلى ثلاثة مفاعيل.<sup>50</sup>

باختصار، "أن الفعل سواء كان متعديا أو لازما يدل على المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والحال، باعتبار أن الفعل يدل بالضرورة على حدث، وأن الحدث لا بد في وقوعه من زمان ومكان يقع فيهما"<sup>51</sup>.

الفاعل:

تعريف الفاعل:

تعدد تعريف الفاعل عند العلماء، فمن التعريفات الواردة للفاعل عند العلماء أنه: "اسم أو ما في تأويله، أسند إليه فعل أو ما في تأويله مقدم، أصلى المحل والصيغة، فالاسم نحو: تبارك الله، والمؤول به نحو: ﴿أَوْمٌ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾<sup>52</sup> والفعل كما مثلنا ومنه أتى زيد، ونعم الفتى، ولا فرق بين المتصرف والجامد والمؤول بالفعل نحو: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾<sup>53</sup>،<sup>54</sup> أما الفاعل عند الزمخشري فهو: "هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدما عليه أبدا كقولك ضرب زيد، وزيد ضارب غلامه، وحسن وجهه، وحقه الرفع ورافعه ما أسند إليه، والأصل فيه أن يلي الفعل، لأنه كجزء منه فإذا قدم عليه غيره كان في النية مؤخرا ومن ثم جاز ضرب غلامه زيد".<sup>55</sup>

و"يكاد يستقر عند الجمهور النحويين تعريف الفاعل بأنه "اسم صريح-ظاهر أو مضمرة: بارز أو مستتر-أو ما في تأويله، أسند إليه فعل تام-متصرف أو جامد- أو ما في تأويله، مقدم، أي الفعل أو ما في تأويله-على المسند إليه، وهو- أي الفعل أو ما في تأويله-أصلى المحل أو الصيغة".<sup>56</sup>

"ومقتضى هذا التعريف أن الفاعل اسم له شروط معينة أي هي أن يتأخر رافعه، وأن يسند إليه. وحالات محددة، أي: أن يكون صريحا؛ إسما ظاهرا أو ضميرا بارزا أو ضميرا مستترا، كما يكون غير صريح، وذلك إذ وقع بعد أداة من أدوات السبك الثلاثة: "أن" أو "ما" أو "أن". وأما شروط الفعل فهي أن يكون تاما، وأن يكون أصلى

الحل والصيغة. أما أحواله فإنه يكون صيغة فعلية، أي فعلا صريحا. كما يكون صيغة غير فعلية لكنها مؤولة بالفعل، لأن فيها ما يشبهه.

وجلى أن جمهور النحويين من خلال هذه الشروط والأحوال أن يميزوا الفاعل باعتباره اسما مرفوعا- عن سائر الأسماء المرفوعة الأخرى. ويستبعدون المبتدأ من التعريف؛ لأن الفاعل لا يتقدم في حين يكون المبتدأ متقدما، وأما نائب الفاعل فإنه أيضا مستبعد من التعريف بالشرط الثاني الذي ذكره في رافع الفاعل.<sup>57</sup>

### أحكام الفاعل:

الأول: "الرفع. مثل: تفتح الزهرُ. "وقد يُجر لفظا بإضافة المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾<sup>58</sup>، أو اسمه أو بمن أو بالباء الزائدتين، نحو ﴿أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾<sup>59</sup>، ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾<sup>60</sup>،<sup>61</sup>

الثاني: وجوده في الجملة. يرى جمهور النحويين أنه لا بد من وجود الفاعل في الجملة، فمتى وجد الفعل مستوفيا شروطه- من التمام وأصالة الصيغة- وجب وجود الفاعل. ويعلل هؤلاء النحويون ضرورة احتواء الجملة على فاعل بأمرين:

- (1) أن الفاعل كجزء من الفعل، ولا يستغنى بالجزء عن الجزء.
  - (2) أن الفعل في حاجة إليه، إذ إنه مسند، والمسند محكوم به ولا بد للمحكوم به من محكوم عليه.<sup>62</sup>
- الثالث: إفراده وتوحيده<sup>63</sup> أي "أن فعله يوحد مع تثنيته وجمعه، كما يوحد مع إفراده فكما تقول (قام أخوك) كذلك تقول (قام أخوك) و (قام إخوتك) و (قام نسوتك)."<sup>64</sup>
- الرابع: ذكر عامله<sup>65</sup> الأصل ذكر الفعل أو ما يشبهه في الجملة الفعلية، وهو ما يصطلح عليه جمهور النحويين "بالعامل" إشارة إلى ما تقرر عند جمهورهم من أنه هو الذي يعمل الرفع في الفاعل، لكن وردت نصوص لغوية كثيرة لم يذكر فيها الفعل أو شبهه. ومن ثم ذهب الجمهور إلى القول بإضمار الفعل فيها وحذفه منها، وجعلوا هذا الإضمار جائزا أحيانا، وواجبا حيناً. فيجوز إضمار "العامل" إذا دل عليه دليل، إما من الموقف أو من اللفظ.<sup>66</sup> مثل: "أنه يصح حذف فعله إن أجيب به نفى، كقولك (بلى زيد) لمن قال: ما قام أحد، أي: بلى قام زيد. أو استفهام محقق، نحو (نعم زيد) جوابا لمن قال: هل جاءك أحد؟"<sup>67</sup>
- الخامس: الترتيب في الجملة الفعلية.<sup>68</sup>

يتناول الحديث عن الترتيب في الجملة الفعلية جوانب ثلاثة عند النحاة:

- 1- الترتيب بين الفعل والفاعل: يوجب جمهور النحويين تأخر الفاعل عن فعله<sup>69</sup>، إذ "وقوعه بعد المسند، فإن وُجد ما ظاهره أنه فاعل تقدّم وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا، وكون المقدم إما مبتدأ في نحو (زيد قام)، وإما فاعلا محذوف الفعل في نحو قوله تعالى :

﴿وَأِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾<sup>70</sup>، وجاز الأمران في نحو ﴿أَبَشِّرْ يَهُودَنَا﴾<sup>71</sup>  
و﴿أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾<sup>72</sup>

2- الترتيب بين الفاعل والمفعول. يجوز فيها الأمران:

(أ) وجوب تقدم الفاعل على المفعول. مثل: استقبل موسى عيسى، فيكون المقدم فاعلا لأنه لا دليل على الفاعل حينئذ إلا تقدمه.

(ب) وجوب تقدم المفعول على الفاعل. مثل: إذا كان المفعول ضميرا متصلا والفاعل اسما ظاهرا، ومن ذلك قوله الله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾<sup>73</sup>.

(ج) جواز الترتيب بين الفاعل والمفعول. ويجوز الأمران-تقدم الفاعل على المفعول، وتأخره عنه- في غير الحالات السابقة التي يجب فيها واحد منهما.<sup>74</sup>

3- الترتيب بين الفعل والمفعول. ولهذه الصورة حالات ثلاث:

(أ) وجوب تقدم المفعول به على الفعل.

(ب) إمتناع تقدم المفعول به على الفعل.

(ج) جواز التقدم والتأخر.<sup>75</sup>

وسنشرح بالتفصيل لاحقا.

### الحكم السادس: التطابق في الجملة الفعلية.<sup>76</sup>

لعل أهم صور التطابق بين أجزاء الجملة صورتان هما: التطابق العددي، أي في الأفراد والتعدد، والتطابق النوعي أي في التذكير والتأنيث.<sup>77</sup> مثل: "أن الفاعل إن كان مؤنثا أُنتِث فعله ببناء ساكنة في آخر للماضوي ببناء المضارعة في أول المضارع. ويجب ذلك في مسألتين: (1) أن يكون ضميرا متصلا، ك (الشمسُ طلعت) أو (تطلعُ). (2) أن يكون متصلا حقيقي التأنيث. نحو ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ﴾<sup>78,79</sup>

### نائب الفاعل:

يرى جمهور النحويين أنه قد توجد أسباب تدعو إلى عدم ذكر الفاعل في الجملة الفعلية. وأن من بين هذه الأسباب ما هو لفظي، ومنها ما هو معنوي: فمن الأسباب اللفظية قصد الإيجاز أو إرادة السجع أو إقامة الوزن. ومن أسباب المعنوية العلم بالفاعل أو الجهل به، نحو: سرق المنزل، أو التشكك فيه أو تعظيم الفاعل عن ذكره... ويرى النحويون أنه إذا "حذف الفاعل" لسبب من هذه الأسباب، أو نحوها مما يشبهها، فإنه لا بد من أن يقام مقامه اسم مسند إليه في الجملة، بعد تغيير صيغة الفعل فيها، ويصطلح فريق من النحاة على هذا الاسم

بأنه " نائب الفاعل"<sup>80</sup> وإذا تكونت الجملة الفعلية من فعل ونائب فاعل، حدثت تغيرات متعددة الشكل الذي تأخذه الجملة المكونة من فعل وفاعل، وسنقوم بتحليل وشرح ملموس من الجوانب التالية:

### الفعل المبني للمجهول:

كما عرفنا أن الفعل ينقسم إلى نوعين الفعل اللازم والفعل المتعدي<sup>81</sup>، وينقسم أيضا الفعل تبعاً للفاعل إلى قسمين "معلوم ومجهول"<sup>82</sup>، مثال إذا تم ذكر الفعل في الجملة مثل "قرأ أحمد الكتاب" هنا الفعل معلوم، أما عندما يكون الفاعله غير مذكور مثل "فُرى الكتاب" يصبح الفاعله مجهول والكتاب هو نائب الفاعل في الفعل المتعدي. فإن نائب الفاعل يحتاج إلى الفعل المبني للمجهول، ولا يصاغ الفاعل، إلا بتوافر شرطين فيه:

1- ألا يكون الفعل جامداً، بل يجب أن يكون متصرفاً.

2- ألا يكون أمراً، بل يجب أن يكون ماضياً أو مضارعاً.

والقاعدة العامة أنه إذا أريد بناء الفعل الماضي لغير الفاعل وجب ضم أوله وكسر ما قبل آخره، مثل: ضُرب الغلامُ، أُكِلَ الطعامُ. وإذا أريد بناء المضارع لغير الفاعل وجب ضم أوله وفتح ما قبل آخره، مثل: يُعاقبُ المجرمُ<sup>83</sup>

### وقوع نائب الفاعل:

جاء نائب الفاعل على أحد الأشكال الآتية:

1- "المفعول به، لأنه كالفاعل في كون الفعل حديثاً عنه، وفي جواز إضافة المصدر إليه، نحو قولك:

أخليت الطرق ساعة حظر التجول، ومنه قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ ۖ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾<sup>84</sup>.

2- المصدر، نحو: ضُربَ صرْبٌ شديدٌ، وقُمعَ قمعٌ جليٌّ.

3- الظرف، نحو: صِيمَ شهْرٌ كاملٌ، سُهرت ليله القدر. (ويلاحظ وجوب تخصيص المصدر أو الظرف بوصف أو بإضافة، وهذا شرط مجيء نائب الفاعل مصدراً أو ظرفاً.

4- الجار والمجرور، نحو: ﴿وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا قَالُوا لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾<sup>85</sup>، ويلاحظ وقوع نائب الفاعل جاراً ومجروراً بما يلائم المعنى، وبلا شرط آخر.

وإذا وقع أي من هذه الأنواع الأربعة في الجملة وحده، دون غيره من بقية الأنواع، أقيم مقام الفاعل باتفاق. وإذا اجتمع من هذه الأنواع ما سوى المفعول به، من ظرف، ومصدر، وجرار ومجرور، جاز إقامة أي منها تقدم أو تأخر. هذا هو رأى جمهور النحويين.<sup>86</sup>

### حكم نائب الفاعل:

و" يأخذ نائب الفاعل، عند جمهور النحويين، أحكام الفاعل التي سبق بيانها، من وجوب رفعه لفظاً أو تقديراً، وكونه عمدة، وإفراده وتوحده وضرورة ذكر عامله، وتأخره عن عامله، وتأنيث عامله إذا كان مؤنثاً، وتجريد عامله من علامات التثنية والجمع إذا كان مثنى أو جمعا.<sup>87</sup> فرأينا في أثناء الحديث عن نائب الفاعل، خصائص يشترك فيها مع الفاعل، مثل:

- 1- الفاعل ونائب الفاعل كلاهما مرفوع: حَفِظَ الطَّالِبُ الدَّرْسَ. حُفِظَ الدَّرْسُ.
- 2- الفاعل ونائب الفاعل يُسند إليهما الفعل قبلهما: شَكَرَ الطَّالِبُ المَدْرَسَ، الطَّالِبُ مسند إليه، والشكر مسند. شُكِرَ المَدْرَسُ. هنا، المدرسُ مسند إليه، والشكر مسند.
- 3- يشترك الفاعل ونائب الفاعل في وجوب تأنيث الفعل مع المؤنث منهما ومثل: نَجَّحَتْ سَعَادُ، شُكِرَتْ سَعَادُ، فهنا، أُنِّثَ الفعل وجوباً لوقوع الفاعل ونائب الفاعل مؤنث حقيقي.<sup>88</sup>
- 4- "هم" ضمير مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ، "مجردون" خبر.

### الخاتمة والنتائج

بعدها دققنا النظر والاطلاع في هذه الدراسة وما قدمناه من آراء النحويين القدامى والمعاصرين توصلنا بالبحث إلى عدة نتائج أهمها ما يأتي:

1. أن بناء الجملة العربية من أهم الموضوعات التي يجب على دارس اللغة العربية الإلمام بها، لانطلاقه إلى موضوعات النحو الأخرى.
2. أن أنواع الجمل في العربية بناء على فكرة الإسناد إلى نوعين رئيسيين: الجملة الاسمية والجملة الفعلية.
3. أن الفاعل باعتباره اسماً مرفوعاً يميز عن سائر الأسماء المرفوعة الأخرى، ويختلف عن المبتدأ من أن الفاعل لا يتقدم الجملة، في حين يكون المبتدأ متقدماً.
4. أن الجملة الفعلية لها ترتيب، نحو: وجوب تقدم الفعل على الفاعل، ويجوز تقديم المفعول به على الفاعل، ويجب تقدم الفاعل على المفعول عند عدم القرينة على الفاعل، وأنه يجوز تقدم المفعول به أو تأخره على الفعل.
5. أن الجملة الفعلية يجب فيها التطابق، مثل: أن الفاعل إن كان مؤنثاً أُنِّثَ فعله ببناء ساكنة في آخر للماضي، وبناء المضارعة في أول المضارع.
6. أن المبتدأ لا يكون إلا اسماً مرفوعاً، معينا محددًا، ومحكومًا عليه. أما أحكام الخبر فهي الرفع والإفادة والإسناد إلى المبتدأ وعدم الاستغناء عنه.

- 1 - كريم حسين الخالدي، نظرات في الجملة العربية، دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان، ط1، 1425هـ-2005م، ص 22.
- 2 - مجدي وهبه، وكامل المهندس، معجم مصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان-بيروت، ط2، 1984م، ص137.
- 3- د. محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، الناشر: دار غريب، 2003م، ص37.
- 4- سورة الأحزاب من الآية6.
- 5- سورة الروم من الآية11.
- 6- سورة الصافات من الآية109.
- 7- سورة العنكبوت من الآية41.
- 8- سورة القمر من الآية7.
- 9- سورة غافر من الآية81.
- 10- سورة البقر من الآية87.
- 11 - سورة الرحمن من الآية37.
- 12 - سورة الليل من الآية1.
- 13 - د. على أبو المكارم، الجملة الاسمية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع-القاهرة، ط1، 2006م، ص17، 18.
- 14 - يقصد النحويون بالمفرد هنا ما ليس جملة ولا "شبه الجملة، الجملة الاسمية د. على أبو المكارم: رقم الهامش4، ص18.
- 15 - المقصود بالمفرد هنا ما ليس مثنى أو جمع، الجملة الاسمية لد. علي أبو المكارم: رقم الهامش5، ص 18.
- 16 - المقصود بالشبه المشتق هنا المنسوب، المصدر السابق: رقم الهامش 6، ص18.
- 17 - د. على أبو المكارم، الجملة الاسمية: ص 18، 19.
- 18 - أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب-القاهرة، ط1، 2008م، ج1، ص167.
- 19 - سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1408هـ/1988م، ج2، ص126.
- 20- الإمام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (المتوفى 761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، ج1، ص184.
- 21- سورة البقرة من الآية 184.
- 22- الأشموني الشافعي، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ-1998م، ج 1، ص 177.
- 23- يوسف الحمادى ومحمد محمد الشناوى ومحمد شفيق عطا، القواعد الأساسية في النحو والصرف، الناشر: القاهرة، طبعة:1994-1995، 1415هـ-1994م، ص65.

- 24 - د. على أبو المكارم، الجملة الاسمية: ص 28.
- 25 - عباس حسن (ت 1398هـ)، النحو الوافي، الناشر: دار المعارق بمصر، ط 3، ص 442، 443.
- 26 - المصدر السابق، الهامش 8.
- 27 - د. على أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، الناشر: دار الثقافة العربية، ط 1، 1982م، قسم 2، ص 254.
- 28 - المصدر السابق، ص 254.
- 29 - د. على أبو المكارم، الجملة الاسمية: ص 31-34.
- 30 - سورة البقرة من الآية 221.
- 31 - سورة آل عمران من الآية 154.
- 32 - سورة محمد من الآية 21.
- 33 - سورة الصافات من الآية 130.
- 34 - سورة المطففين من الآية 1.
- 35 - د. على أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص 34-36.
- 36 - د. على أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص 36، 37.
- 37 - المصدر السابق، ص 38.
- 38 - د. على أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص 38-41.
- 39 - د. على أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص 42.
- 40 - د. على أبو المكارم، الجملة الفعلية، الناشر: مؤسسة المختار، ط 1، 1428هـ-2007م، ص 29.
- 41 - المصدر السابق، ص 30.
- 42 - زين كامل الخويسكي، الجملة الفعلية بسيطة وموسعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ج 1، 1986م، ص 1.
- 43 - زين كامل الخويسكي، الجملة الفعلية بسيطة وموسعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ج 1، 1986م، ص 1، 2.
- 44 - ابن بن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، ج 7، ص 62.
- 45 - المصدر السابق، ص 62.
- 46 - ابن يعيش النحوي (المتوفى 643 هـ)، شرح المفصل، ج 7، ص 62.
- 47 - د. على أبو المكارم، الجملة الفعلية، مؤسسة المختار، ط 1، 1428هـ-2007م، ص 44.
- 48 - سورة الأعراف من الآية 155.
- 49 - تقسيم هذه الأفعال إلى هذين القسمين هو رأى جمهور النحويين و قد ذهب بعضهم إلى ضرورة القول بقسم ثالث هو الأفعال الدالة على المعنيين، أى الصالحة لإستخدامها مفيدة الظن أو اليقين وفق ما يستفاد من الموقف اللغوى. د. على أبو المكارم، الجملة الفعلية، رقم الهامش 6، ص 47.
- 50 - د. على أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص 46-48.

- 51 -المصدر السابق، ص 53.
- 52 -سورة العنكبوت من آية 51.
- 53 -سورة النحل من آية 69 / سورة الفاطر من آية 28.
- 54 -ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، ج 2، ص 83.
- 55 -الرمحشيري، المفصل في صنعة الإعراب، المحقق: د. علي بو ملح، مكتبة الهلال - بيروت، ط 1، 1993م، ص 38.
- 56 -د.علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص 58.
- 57 -د.علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص 59، 60.
- 58 -من آية: 251 من سورة البقرة.
- 59 -من آية: 19 من سورة المائدة.
- 60 -من آية: 43 من سورة الرعد.
- 61 -ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج 2، ص 84.
- 62 - د.علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص 75.
- 63 -المصدر السابق، ص 84.
- 64 -ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج 2، ص 98.
- 65 -د.علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص 86.
- 66 -المصدر السابق، ص 86، 87.
- 67 - ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج 2، ص 91-93.
- 68 -د.علي أبو المكارم الجملة الفعلية، ص 90.
- 69 -د.علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص 91.
- 70 -سورة التوبة من الآية 6.
- 71 -سورة التغابن من الآية 6.
- 72 -سورة الواقعة من الآية 59.
- 73 -سورة البقرة من الآية 186.
- 74 -د.علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص 92-99.
- 75 -د.علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص 100.
- 76 -المصدر السابق، ص 104.
- 77 -المصدر السابق، ص 104.
- 78 -سورة آل عمران من الآية 35.
- 79 - ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص 108-112.

- 80- د.علي أبو المكارم الجملة الفعلية، ص116.  
81- المصدر السابق، ص44.  
82- الدكتور فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، الناشر: دار الفكر، ط1، 1420هـ-2000م، ج2، ص89.  
83- د.علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص118.  
84- سورة النساء من الآية28.  
85- سورة الأعراف من الآية149.  
86- د.علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص122، 123.  
87- د.علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص117.  
88- المصدر السابق، ص117.

### المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم
2. ابن يعيش، علي بن يعيش النحوي (المتوفى 643 هـ)، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية.
3. ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية.
4. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت538هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، ط1، 1993م.
5. ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية.
6. أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب-القاهرة، ط1، 1429هـ-2008م.
7. عباس حسن (ت1398هـ)، النحو الوافي، دار المعارف بمصر، ط3.
8. الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، نور الدين الأشموني الشافعي (المتوفى 900هـ)، شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ-1998م.
9. د.علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، مؤسسة المختار للنشر و التوزيع-القاهرة، ط1، 2006م.
10. د. علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، مؤسسة المختار، ط1، 1428هـ-2007م.
11. د.علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، دار الثقافة العربية، ط1، 1982م، قسم 2.

12. زين كامل الخويسكي، الجملة الفعلية بسيطة وموسعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ج1، 1986م.
13. فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ا دار الفكر، ط1، 1420هـ-2000م.
14. سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1408هـ/1988م.
15. كريم حسين الخالدي، نظرات في الجملة العربية، دار صفاء للنشر والتوزيع-عمان، ط1، 1425هـ-2005م.
16. مجدي وهبه، وكامل المهندس، معجم مصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان-بيروت، ط2، 1984م.
17. د.محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب، 2003م.
18. يوسف الحمادى ومحمد محمد الشناوى ومحمد شفيق عطا، القواعد الأساسية في النحو والصرف، القاهرة، طبعة: 1994-1995، 1415هـ-1994م.

